

خطوة واحدة ويتحول  
ملف التأمير إلى اهتمام  
ثانوي في الأردنشاكرا رفاعة  
إعلامي أردني

في الأردن المشغول الآن بتداعيات الخلاف العنفي داخل الأسرة المالكة وانعكاساته السياسية والاجتماعية وأثاره الممكنة على وعود الإصلاح، ظهرت جوانب من بيئة التشريعات الحقوقية فيها من المجاز والسخرية والعجب أكثر مما فيها من الحقيقة.

ممنوع أن تصرّح بان محبتك لأبيك لا تفوقها محبة لإنسان ولو كان الملك. ليس ممنوعاً فحسب، ولكن كلاماً مشابهاً قد يقولون إلى السجن. هذا يحدث في الأردن، مثلما يحدث أيضاً أن يمنع مسلسل محلي في اللحظة الأخيرة لأسباب سياسية في زمن منصات البث والسوشيال ميديا.

كانت متوقعة سرعة اتصال العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني بالسيدة التي حكم عليها بالسجن سنة لأنها قالت لسيدة أخرى إن "أبي عندي أحسن من الملك"، العبارة التي كَيْفَتْهَا المحكمة على أنها "إطالة لسان" على المقام الملكي.

هل ثمة من يتعمد إثارة الرأي العام ضد مؤسسة القصر في الأردن في هذا الظرف الدقيق؟ على الأغلب، لا. لكن حزمة القوانين الناظمة للحياة السياسية بصفة عامة وحرية التعبير على وجه الخصوص، ملغومة بمفاجآت ومطبات محببة من هذا العيار إلى جانب نصوص تشريعية أخرى قاصرة من عيار أقل تمس العملية السياسية برمتها.

في البلد الذي يحتفل بالذكى المؤنثة لتأسيسه، لا تزال البرلمانات متشابهة ولا تكاد تفعل شيئاً مما كلفها الدستور والحكومات منزوعة الولاية العامة وغير مستقرة، فضلاً عن الأحزاب التي أضعفتها سنوات التضيق الأمني ونقص الأموال وقوة الانتماءات العائلية والمناطقية.

تنسجم الحالة الحقوقية تماماً مع هذا الجمود السياسي وربما تدعمه وتغذيها، في ظل الاختفاء المستمر للأصوات المعارضة بفعل القوانين التي تسمح بحبس الناس بناء على أرائهم السياسية سواء في الصحف أو وسائل التواصل أو المواقع الإخبارية التي أغلقت الحكومة المئات منها في السنوات العشر الأخيرة.

اليوم تحول الأردن إلى بلد "شبه حر" بعد أن كان "حراً جزئياً" في مجال حقوق الإنسان وفقاً لمؤسسة فريدوم هاوس. وصارت حرية التعبير في دول تشهد حروباً واضطرابات مثل أفغانستان ومالي ونيجيريا، أفضل حالاً من الأردن بحسب منظمة مراسلون بلا حدود. وعلى الأرض، حرصت قوات الأمن على تفريق المظاهرات قبل أن تندلع الشهر الماضي للمطالبة بإصلاحات سياسية جذرية.

دستوري وصحي أن يتدخل الملك في المسائل الكبرى المتصلة بالحكم وفي التوازن بين السلطات الثلاث، لكنه ليس مطلوباً في المهام الاعتيادية للإدارات الحكومية التي من المفترض أنها تعمل في "دولة قانون ومؤسسات".

في ملف "الفتنة" الذي هز الرأي العام الأردني، انتقادات حادة للاداء في أجهزة الحكم على لسان ولي العهد السابق الأمير حمزة قريب من أوساط الحركة الاحتجاجية التي تطالب بمشاركة سياسية أوسع وبحكومات لا يعينها الملك بل ينتخبها البرلمان.

في الملف أيضاً صفحات مرتبطة باتهامات الفساد وضعف الحكومات ونسائلات عن التحول السياسي المنشود والمؤود. لكن الغموض لا يزال يكتنف القسم الأكبر من الملف وهو ملابسات المؤامرة والجهات الخارجية التي تقف خلفها وكانت تستهدف "هز أمن الأردن".

طويت مرحلة الخطورة على أمن المملكة واستقرارها في قضية التأمير المفترضة. لكن استقرار الحكم لا يزال محاطاً بمخاطر ضعف المشاركة السياسية والتناقل الزمن في خطوات الإصلاح.

اليوم تبدو الفرصة مواتية وربما ضرورية أكثر من أي وقت مضى، للشروع في عملية الإصلاح الشاملة بإرادة حقيقية وواقعة تبدأ بتعديل الدستور ثم تطوير قوانين الانتخاب والأحزاب والتشريعات المرتبطة بالحرية العامة وحقوق الإنسان. وبعد ذلك قد يتحول ملف التأمير الشائك إلى اهتمام ثانوي لدى الأردنيين.



العرب

عندما يبحث أردوغان عن صفقة  
لتقاسم النفوذ في ليبيا مع مصرالحبيب الأسود  
كاتب تونسي

لا أعتقد أن زيارة عبد الحميد الدبيبة مصحوباً بـ14 وزيراً إلى تركيا، فاجت المتهتمين بالشأن الليبي، لاسيما وأن الأتراك هم أبرز الفاعلين الميدانيين في غرب ليبيا، سواء من خلال قواتهم الحكومية المتمركزة في قواعد بحرية وجوية وغرف عمليات نشطة، أو من خلال المرتزقة المنتشرين في المعسكرات، وكذلك من خلال شبه سيطرة على الاقتصاد والتجارة، إلى جانب مراكز نفوذ مالية وسياسية وثقافية، فتركيا وإن كان هناك من يعتبرها دولة احتلال يجب أن تجلي مسلحها من البلاد، فإن هناك من يعتبرها دولة حماية، ويرى أن دورها لا يزال مرغوباً فيه، طالما أن ملامح الدولة الليبية الجديدة لم تتحدد بعد، والانقسام العسكري لا يزال قائماً.

أهداف تركيا في ليبيا كثيرة، من بينها ما هو اقتصادي مرتبط بالمنطقة البحرية، وبإعادة الإعمار وتنفيذ المشاريع المتفق عليها في العهد السابق والحصول على تعويضات عن تأجيلها، والسيطرة على السوق الليبية والدخول بقوة إلى صناعة النفط والغاز، وما هو إستراتيجي متصل بدور تركيا وحضورها في الضفة الجنوبية للمتوسط وفي منطقة الساحل والصحراء، والاستفادة من وجودها في ليبيا لخوض معركة المساومات مع القوى الإقليمية والدولية وبخاصة الاتحاد الأوروبي الذي لا تزال علاقاتها به تتراوح بين المد والجزر، وبين العصا والجزرة، فيما يحاول الأوروبيون الحصول على دور أكبر في الدولة الغنية بشمال أفريقيا، ليس فقط للاستفادة من مقدراتها والفرص الاستثمارية المتوفرة لديها، ولكن كذلك لتأمين حدودهم الجنوبية من الهجرة غير الشرعية وجماعات الإرهاب والتخريب والاتجار في البشر. كما أن دولة كفرنسا ترى أن الوجود التركي في ليبيا يستهدف مراكز نفوذها الاقتصادي والثقافي في مستعمراتها السابقة من خلال تجييش قوى الإسلام السياسي والجماعات المتشددة ضدها. ليست أوروبا وحدها المنزعجة من الدور التركي في ليبيا، الولايات المتحدة كذلك ترفض بقاء القوات التركية على الأراضي الليبية، لكن نظام أردوغان لا يزال مستمراً في انتهاج سياسته السابقة التي مارسها مع دونالد ترامب والناو، حيث يستغل عداء الغرب لموسكو، للإيجاء بان هدفه من الوجود في ليبيا هو قطع أصابع

الأخطبوط الروسي من جنوب المتوسط، وهذا الأمر بات لعبة ريكية تبدو أقرب إلى الصيغيات التي تحاول أن تخفي توافقاً مفضوحاً بين موسكو وأنقرة يستفيد منه الطرفان، ولكن استعادة الأتراك أكبر، حيث يستعملون وجود "الفاغنر" في المنطقة الشرقية فزاعة لتبرير حضورهم المكثف في العاصمة وغرب البلاد.

الحقيقة أن تركيا تلعب بالورقة الروسية إلى حين، وعينها على قوة إقليمية أخرى تحاول أن تقاسم معها المصالح في ليبيا.

فخلال الأسابيع الماضية، بدأت في طرق أبواب المصالحة مع القاهرة، وفي العمل على إيجاد تفاهات مع المصريين حول جملة من القضايا أبرزها الملف الليبي، كان واضحاً أن نظام أردوغان مستعد للتخلي عن ورقة علاقاته مع محور الاعتدال العربي، مقابل ضمان مصالحه الاقتصادية، ومنها بالأساس إبرام اتفاقية بحرية مع مصر تعطي بلاده مركزاً في منتدى غاز المتوسط، ولكن الأهم هو إيجاد تفاهات حول الموقف من ليبيا، فتركيا لا ترى مانعاً من أن تقاسم النفوذ هناك مع مصر، بل وتعتقد أن الدور المصري مرحب به من قبل الليبيين لأسباب سياسية واجتماعية وثقافية، كما أنه غير مرفوض من قبل القوى الغربية. لا شك أن القاهرة وأنقرة ساهمتا بدور كبير في التوصل إلى خارطة الطريق التي أنبقت عنها السلطات الليبية الجديدة، ولكن شرط مصر المعلن كان إخراج جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من جارتها الغربية، وهي تقصد بالأساس القوات التركية.

وفي أواخر مارس الماضي، قررت القاهرة غلق خط التواصل مع أنقرة بسبب تردد الأتراك في إجلاء قواتهم، لكن نظام أردوغان سارع إلى الاتصال مع جديد المصريين، وقام بخطوات مهمة في اتجاه إيقاف الحرب الإعلامية التي تقودها قنوات الإخوان من إسطنبول ضد القاهرة، والموقف البارز هو أن تركيا تعهدت لمصر بتحديد موعد لإخراج مسلحها ومرترقتها من ليبيا، وآخر تصريحات جاويش أوغلو تشير إلى قرب حصول اجتماعات

لا يمكن الحديث عن حل في ليبيا إلا بالتوافق المصري التركي وهذا الشرط معلوم لدى السلطات الجديدة في ليبيا التي وضعتها في مقدمة الأطراف المدعوة للمساهمة في ورشة إعادة الإعمار



إلا بالتوافق المصري التركي، وهذا الشرط معلوم لدى الليبيين وخاصة لدى السلطات الجديدة التي فتحت يديها للطرفين، ووضعتها في مقدمة الأطراف المدعوة للمساهمة في ورشة إعادة الإعمار، وجعلت المشاورات معها أساساً لكل خطواتها، وكان واضحاً خلال الفترة الماضية أن لا الأتراك انتقدوا علاقاتها مع مصر، ولا المصريين انتقدوا علاقاتها مع تركيا. خلال الأيام القادمة، ينتظر أن يتحول الدبيبة مع وفد حكومي كبير إلى القاهرة لتوقيع اتفاقيات كذلك التي أبرمها مع أنقرة، فالتوازنات يجب أن تكون متجاوبة مع الواقع على الأرض لإنهاء الانقسام الليبي وإعادة توحيد كل مؤسسات الدولة بما في ذلك المؤسسة العسكرية، ولكن المؤكد أن الحسم النهائي سيكون من خلال اجتماع مصري تركي على أعلى مستوى، وهذا ما تسعى إليه أنقرة، ولا تعترض عليه القاهرة، وخاصة في حال قبول الأتراك بالشروط المصرية المتعلقة بعدم التدخل في شؤونها الداخلية ومحاصرة نشاط الإخوان فوق أراضيهم.

بوصول التوافق المصري التركي وإتمام توحيد المؤسسات الليبية، وحصولها على حصتها كاملة من ليبيا، لن تكون تركيا في حاجة إلى وجود مرتزقتها في ليبيا، ولكنها لن تتخلى عن حضورها العسكري النظامي بسهولة، كما لن تتراجع عن المزيد من التغلغل في كل مناحي الحياة ومنها السياسة والأمن والاقتصاد وصولاً إلى الإعلام والثقافة والتربية والتعليم، وهي تريد من الجميع أن يتعامل مع هذا الحضور على أنه أمر واقع لحماية مصالحها، وتريد أن تقول للأوروبيين إن رفضهم دخولها اتحادهم لا يمنعها من أن تتوسع وتفرض إرادتها في مناطق نفوذهم التقليدية.

من الصعب أن يتنزل مصر الطعم، ومن الصعب أن يقبل العرب ببقاء تركيا إلى ما لانهاية في ليبيا، ومن الصعب أن يسمح الأوروبيون بذلك، ومن الصعب أن يقبل الليبيون أنفسهم رهن بلادهم بتطلعات الأتراك، ولكن المؤكد أن نظام أردوغان لا يريد مغادرة ليبيا فتقافة الغنمة متغلغلة في التراث الذي يعتبره نبراسه للمستقبل والأيدولوجيا التي يحكم إليها في مشروعه السياسي.